نداء إبداء الاهتمام

من أجل انتقاء منظمات المجتمع المدني بالمغرب

السياق العام

عمل المغرب خلال السنوات الأخيرة بفضل مجهودات مجموعة من الفاعلين المؤسساتيين وغير المؤسساتيين على تجاوز اثار الازمات الصحية، المناخية والمائية والسوسيواقتصادية وكذا كوابح نموذج التنمية والحكامة المعتمد والذي بلغ مداه.

في هذا الصدد، يستدعي الانتقال الاقتصادي، والايكولوجي، والسياسي والاجتماعي المنشود العمل على تسريع مجموعة من الإصلاحات، والتي تهم تحقيق التناغم من جهة بين مبادئ الحكامة والواقع الاجتماعي، الذي يشجع على فتح فضاءات عمومية للتعبير والتنشئة الاجتماعية والتشاور والتداول الجماعي، من جهة، وعلى تفعيل مقاربات جديدة للتنمية ولتدبير المنظومات الايكولوجية والموارد الحيوية من جهة أخرى.

وعليه، تنخرط البلاد حاليا في مرحلة تقوية المسار الديمقراطي ومراجعة نموذجها التنموي، مع التركيز على المشاركة النشيطة لكافة مكونات المجتمع المغربي في أجهزة الحكامة، من أجل مواجهة التحديات الكبرى المتعلقة بندرة الموارد وتدهور التنوع الحيوي والذي يشكل تهديدا قويا للأمن المائي والغذائي.

هذا المسار يشمل ايضا انخراط المواطنين في تدبير الشأن العام، في ظل منهجية معقدة، تنبني على اللاتركير واللاتمركز الإداريين، والتي تقتضي نقل سلطات الدولة نحو المجالات الترابية.

وبفضل الإصلاحات الدستورية، والاهداف التي حددتها الدولة المغربية والتزامات هذه الأخيرة (النموذج التنموي الجديد، الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، أجندة أهداف التنمية المستدامة في أفق 2030، استراتيجية تحييد الأثر الكربوني 2050..) تصبح الشروط مواتية للتغيير. وفي هذا الصدد، يبرز دور منظمات المجتمع المدني في النهوض بدولة الحق القانون وفي المساهمة في الانتقال الايكولوجي، الثقافي، والسوسيو-اقتصادي بشكل سريع.

من جهة أخرى، تساهم أنشطة الضغط واليقظة، في إطار الديمقراطية التشاركية، في تحديث وعصرنة الإدارة، وذلك بتعزيز قدرتها على الاستجابة وتحمل المسؤولية. لكن بالرغم من ذلك، تبقى منظومة المشاركة المواطنة غير قادرة على الاشتغال كرافعة للتنمية بطريقة كافية، سواء على مستوى مؤسسات الدولة أو على مستوى الجماعات الترابية. كما يبقى دور جمعيات المجتمع المدني محصورا بفعل التعبئة المحدودة للكفاءات، والتملك الضعيف لأدوات المقاربة التشاركية كما هي مقررة قانونيا، وبسبب محدودية قدرة الجمعيات على الالتقاء في إطار شراكات للتشبيك.

ومن أجل أن تلعب منظمات المجتمع المدني، الغير ربحية، دورها بفعالية كما هو محدد في الدستور، يجب أن تلتزم بمبادئ المصداقية والشفافية والمساءلة، وأن تفصح عن قدرتها على التعاون بين مختلف مكوناتها من جهة، ومع باقي الفاعلين والشركاء من جهة أخرى.

إن الشروط الحالية، المبنية أساسا على الإصلاحات الدستورية، توضح أن بعض جمعيات المجتمع المدني والشبكات الجمعوية وصلت من النضج ما يسمح لها بأن تكون فاعلا حقيقيا للتغيير وقوة اقتراحية. ومن الأهمية بمكان أن تطور هذه الجمعيات هيكلتها الداخلية، وأن تقوي شبكاتها وتؤسس علاقات للحوار والتعاون مع الفاعلين المؤسساتيين ومؤسسات التعاون الدولي، في إطار شراكة قوية وبناءة، مما سيشجع على بناء ديمقراطية تشاركية محورها الصالح العام من أجل تنمية مستدامة ودامجة وقادرة على الصمود.

السياق الخاص

يندرج مشروع **"أموسو: تعزيز قدرة المجتمع المدني على الفعل من أجل الحكامة والبيئة والمناخ في المغرب"** في إطار برنامج **"الدعم الاستراتيجي للمجتمع المدني"**، المنجز في إطار شراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي لمدة تمتد من 2023 إلى 2027. المشروع تحمله منظمة الهجرة والتنمية في إطار تحالف مع جمعية مدرسي علوم الحياة والأرض ومنظمة "التعاون من أجل تنمية البلدان الناشئة".

يستهدف المشروع تعزيز قدرة المجتمع المدني لتمكينه من الانخراط كفاعل في التغيير والتنمية الديمقراطية والحكامة الجيدة ومن المشاركة في الفعل العمومي وفي مشاريع مكافحة التغيرات المناخية على المستويين المحلي والوطني، والتنمية المستدامة والمحافظة على البيئة، وذلك من خلال: (أ) تقوية قدرات جمعيات المجتمع المدني وتحسين أثر واستدامة فعلها و(ب) تقوية مشاركة منظمات المجتمع المدني في ميكانيزمات الحوار المتعدد الفاعلين وفي ديناميات الترافع.

يستهدف مشروع "أموسو" أساسا منظمات المجتمع المدني العاملة في التراب الوطني، والتي سيتم تزويدها بالمهارات والمعارف والموارد الضرورية الكفيلة بضمان مشاركتها الفعالة والواعية والملتزمة في مسار الحكامة والتنمية.

في إطار المشروع، ستتاح لمنظمات المجتمع المدني المغربية فرصة الاستفادة من برنامج لتقوية القدرات وطرح أفكار مشاريع مبدعة وتعبوية في المجالات ذات الأولوية في المشروع: الحكامة الجيدة (خاصة محاربة الرشوة، المساءلة والولوج للمعلومة)، وحماية البيئة ومكافحة التغيرات المناخية، البعد السوسيو-اقتصادي ذو الأثر القوي اجتماعيا وبيئيا (خاصة الاقتصاد الدائري، المحافظة على التنوع الحيوي ...).

أهداف نداء إبداء الاهتمام

في هذا الإطار، يعطي تحالف مشروع "أموسو"، المكون من منظمة الهجرة والتنمية، وجمعية مدرسي علوم الحياة والأرض والمنظمة الإيطالية، الانطلاقة لنداء ابداء الاهتمام، الموجه لمنظمات المجتمع المدني المغربية والمتدخلة في مجالات الحكامة الجيدة ، حماية البيئة ومكافحة التغيرات المناخية، بهدف انتقاء مجموعة من الجمعيات قصد الاستفادة من منح ومن مواكبة تقنية، من اجل تقوية قدراتها العملية والتنظيمية والموضوعاتية والاستراتيجية، وإنجاز مشاريع خلاقة ومبدعة تتمحور حول الحكامة الجيدة وحماية البيئة والتكيف مع التغيرات المناخية.

منهجية العمل

ينبني المسار على منهجية تقتضي فتح مسابقة لأفكار مشاريع، وفق المراحل التالية:

- ✓ إعلان نداء ابداء الاهتمام
- ✓ انتقاء الجمعيات وفق جودة الأفكار المطروحة
- ✓ تطوير فكرة المشروع وإنضاجها مع الجمعية
- ✓ بلورة المشروع بشكل مفصل
- ✓ المصاحبة التقنية
- ✓ إنجاز المشروع
- ✓ المتابعة بعد التنفيذ

يقتضي هذا المسار دعم التطوير المؤسساتي لمنظمات المجتمع المدني وانجاز مشاريع تساهم في النهوض بالحكامة الجيدة، وحماية البيئة ومكافحة التغيرات المناخية في المغرب.

وعليه، ندعو جمعيات المجتمع المدني المهتمة للتعبير عن اهتمامها في إطار هذا النداء.

معايير القبول والانتقاء

تقبل في إطار هذا المسلسل جمعيات المجتمع المدني المستوفية للشروط التالية:

- ✓ أن تكون جمعية مغربية معترف بها قانونيا
- ✓ أن تكون مؤسسة لمدة لا تقل عن 3 سنوات
- ✓ أن تكون جمعية نشيطة على المستوى الوطني، أو بين جهوي، أو جهوي
- ✓ أن تكون لها تجربة لا تقل عن ثلاث سنوات في المجالات ذات الأولوية في مشروع اموسو
- ✓ أن تكون قد أنجزت على الأقل مشروعين في المجالات ذات الأولوية المذكورة أعلاه
- ✓ أن تكون قد دبرت مشاريع بميزانية تعادل على الأقل 50% من المبلغ المطلوب، مع مشروع على الأقل في المجالات المستهدفة من قبل مشروع أموسو خلال الثلاث سنوات الماضية
- ✓ أن تتوفر على موارد بشرية كافية ومؤهلة لتنفيذ المشروع

وستعطى أهمية قصوى في إطار هذا الطلب الى الجمعيات:

- ✓ المتخصصة في المجالات المرتبطة بالمشروع: الترافع، تتبع السياسات العمومية، الحوار المتعدد الفاعلين ومع السلطات العمومية ....
- ✓ المستهدفة لفئات الشباب والنساء في بلورة وإنجاز المشروع
- ✓ المندمجة في ديناميات جمعوية ناشئة وتحالفات جمعوية استراتيجية

ملف الترشيح

1- الملف القانوني للجمعية (محين)
2- التقريرين الأدبيين والماليين الأخيرين
3- استمارة تقديم فكرة المشروع (الملحق الاول)
4- استمارة المعلومات الخاصة بالجمعية (الملحق الثاني)

المجالات ذات الأولوية

يجب أن تندرج المشاريع في إطار المجالات ذات الأولوية المحددة سلفا خاصة:

- ✓ الحكامة الجيدة (محاربة الرشوة، الشفافية، المساءلة، الولوج للمعلومة)
- ✓ حماية البيئة
- ✓ التكيف مع التغيرات المناخية مع إيلاء اهتمام خاص بمواضيع: الاقتصاد الدائري، تدبير النفايات، تدبير الماء، المحافظة على التنوع الحيوي، الاستهلاك المسؤول، السياحة الايكولوجية والفلاحية، الحكامة الترابية

مسلسل الانتقاء

1- إعطاء الانطلاقة لنداء إبداء الاهتمام مفتوح في وجه الجمعيات على الصعيد الوطني
2- حصص للإخبار والتوجيه: وضع رهن إشارة الجمعيات قاعدة للأسئلة المتداولة، تنظيم حصتين عن بعد للإخبار ولتقديم أهداف وإجراءات وشكليات تقديم الترشيحات والإجابة عن الأسئلة
3- انتقاء الجمعيات التي ستستفيد من مسلسل مبتكر وملائم لتقوية قدراتها
4- دراسة مقترحات المشاريع بناء على معطيات ملف الترشيح وجودة فكرة المشروع المقترح
5- انتقاء أولي: تقديم شفوي للمشروع أمام لجنة مكونة من خبراء وأعضاء يمثلون الجمعيات الحاملة لمشروع أموسو
6- المواكبة عبر ميكانيزمات من قبيل التعلم بالنظير من اجل تطوير أفكار المشاريع
7- تطوير وبلورة المشاريع: المصادقة النهائية وتوقيع اتفاقيات التمويل

ملحوظة: الجمعيات التي لم يتم انتقاء مشاريعها ستستفيد من مصاحبة تقنية لتطوير مشروعها الجمعوي (الحكامة الداخلية، التدبير الموجه نحو الأثر، التواصل، الاستدامة المالية، تعبئة الموارد، تقييم الأثر...)

المرحلة	التاريخ
إعطاء الانطلاقة لنداء إبداء الاهتمام	18 يناير 2024
حصص الإخبار والتوجيه	25 يناير و01 فبراير 2024
نهاية أجل نداء إبداء الاهتمام	18 فبراير 2024 على الساعة الرابعة بعد الزوال
انتقاء الجمعيات	من 22 الى 28 فبراير 2024
اعلان النتائج	05 مارس 2024
التعاقد مع الجمعيات	20 مارس 2024

التمويل المتوفر

ستقدم منح مالية قيمتها 60.000 ,00 أورو على الأقل لأحسن المشاريع (15على الأكثر) وستستفيد الجمعيات المنتقاة من مسلسل لتقوية القدرات (تداريب تقنية وموضوعاتية، مصاحبة من أجل تجويد القدرات التنظيمية.)

يشجع مشروع أموسو التشبيك والتعاون بين الجمعيات، لذلك ستعطى أهمية خاصة للمشاريع المحمولة من قبل الاتحادات والتحالفات الجمعوية.

المواكبة والتتبع

ستستفيد الجمعيات من مسلسل للمواكبة في مجال صياغة المشاريع من خلال تنظيم حصص للمواكبة ملائمة للحاجيات من اجل ضمان نجاعة المبادرات الممولة. وستنجز عملية التتبع عن طريق التقارير المنتظمة ولقاءات مع فريق المشروع.

فترة الإنجاز

مدة إنجاز المشاريع ستتراوح ما بين 12 و30 شهرا على الأكثر.

بوضع مقترحات المشاريع، تلتزم الجمعيات باحترام مبادئ نداء إبداء الاهتمام والمنهجية المقترحة من طرف الائتلاف الجمعوي الحامل لمشروع أموسو(تطوير فكرة المشروع، المواكبة .....).